الأمم المتحدة

A/60/749

الجمعية العامة

Distr.: General
12 April 2006
Arabic
Original: English

الدورة الستون

البندان ٦٩ و ٧١ من جدول الأعمال

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري

مسائل حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

أود أن ألفت انتباهكم إلى إن السلطات اليابانية تزيد من أعمالها الاستفزازية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتبلغ مستوى جديدا.

فها هي القوى الرجعية اليمينية في اليابان تدعو إلى فرض عقوبات على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتثير المشاعر العدائية ضدها بسبب ''مسألة الاختطاف'' التي تم حلها بالفعل، وفي الوقت نفسه تشدد من قمعها الشديد للرابطة العامة للكوريين المقيمين في اليابان (جمعية شونغريون).

وبتحريض من وكالات المخابرات في الولايات المتحدة واليابان والقوى المحافظة اليمينية الأخرى، عمدت وحدات وأفراد مناهضون لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، متسترون بستار ''منظمة غير حكومية''، إلى اختطاف أشخاص من رعايا الجمهورية وذلك باسم الإنسانية. ردا منها على هذا الأمر، أصدرت وزارة الأمن الشعبي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مذكرات لاعتقال اليابانيين الضالعين في عملية الاختطاف هذه.

وهذه المناورات السافرة المناهضة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي قامت بها اليابان مؤخرا تشكل انتهاكا صارخا لجميع الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، لا سيما قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ الذي، أنشئ بموجبه مجلس حقوق الإنسان.

170406 170406 06-31043 (A)

وأرفق طيه، لإطلاعكم على الحالة السائدة حاليا، بيان المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية ورد المتحدث الرسمي باسم وزارة الأمن الشعبي.

وسأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقيها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة وذلك في إطار البندين ٦٩ و ٧١ للدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

(توقيع) **باك** جيل يون
السفير
الممثل الدائم

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

بيان وزارة الخارجية

إن أفعال السلطات اليابانية المناوئة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وللرابطة العامة للكوريين المقيمين في اليابان (رابطة شونغريون) تأخذ الآن بعدا جديدا وتزداد تفاقما.

فعلى نحو ما أفيد به سابقا، لم تتردد السلطات اليابانية في القيام في مقاطعة أوساكا في ٢٣ آذار/مارس بحشد قوى الدولة، بما فيها عشرات من عناصر مكافحة الشغب التابعين للشرطة، لتفتيش ستة أمكنة من بينها مكتب اتحاد العمال التجاريين الكوريين الموجود في هذه المقاطعة والمحال التجارية التي يديرها كوريون ومنازلهم، وذلك بناء على مبادرة إدارة الأمن العام التابع لجهاز الشرطة في طوكيو.

إضافة إلى ذلك، ألغت السلطات اليابانية التدابير التي كانت بموجبها تعفي ''Central Hall'' ومقر ''Hall of Tokyo Metropolitan'' و ''Press Hall'' التابعة لرابطة شونغريون من ضرائب الملكية المحلية، بل ووضعتها تحت الحجز. وكثفت ضغوطها المالية على الرابطة بحيث يؤدي ذلك إلى حلها، بنية مدبّرة للتراجع بشكل تام عن إعفاء جميع المرافق ذات الصلة برابطة شونغريون في جميع أنحاء البلاد من ضرائب الملكية المحلية التي تدفعها الهيئات المستقلة المحلية، وذلك بحجة ''تطبيق القانون بصرامة''.

ويصعب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية البقاء مكتوفة الأيدي أمام القمع الإرهابي الذي خرج من عقاله الذي يستهدف رابطة شونغريون والمقيمين الكوريين في اليابان.

إن الحكومة اليابانية ملزمة أصلا من الناحية التاريخية، وعلى المستويين القانوني والأخلاقي، بأن تحرص على تمكين رابطة شونغريون من الاضطلاع بأنشطتها، وبأن تحمي حياة الكوريين المقيمين في اليابان.

وقد أوضح رئيس الحكومة اليابانية مرارا وتكرارا موقفه بأنه ينبغي معاملة الكوريين المقيمين في اليابان معاملة طيبة بدون أي تمييز، وذلك أثناء إبرام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان إعلان بيونغ يانغ، كما في مناسبات أخرى عديدة. وأعادت الحكومة اليابانية التأكيد على ذلك في مجرى المحادثات التي عقدت في بيجين في مطلع شباط/فبراير بشأن تطبيع العلاقات بين البلدين.

غير أن اليابان، التي تدعي أنها ''دولة دستورية''، مارست على رابطة شونغريون والمقيمين الكوريين في اليابان قمعا إرهابيا على طريقة العصابات، إذ أنها حركت عجلة قوى الدولة وقامت عمدا بربط ''مسألة الاختطاف'' التي حلت بالفعل برابطة شونغريون. وإن هذا الفعل يتسم حقا بالوضاعة والسخف.

إن رابطة شونغريون منظمة شرعية للكوريين المقيمين في الخارج وتابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهي تدافع عن جميع الحقوق الوطنية الديمقراطية للكوريين المقيمين في اليابان، وتقوم مقام البعثة الدبلوماسية التي تدعو إلى مد جسور الصداقة مع الشعب الياباني، نظرا لعدم وجود علاقات دبلوماسية بين البلدين.

ولا يمكن لقمع هذه المنظمة الموقرة والكوريين المقيمين في اليابان أن يفسر إلا بأنه انتهاك سافر لإعلان بيونغ يانغ المبرم بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان وتعدٍّ لا يغتفر لسيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ولا يسع جيشنا وشعبنا إلا الشعور بالكراهية والاستياء إزاء أفعال اليابان غير المسؤولة.

وستدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اليابان إلى تحمل مسؤوليتها عن قمعها رابطةَ شونغريون والكوريين المقيمين في اليابان وإلى اتخاذ تدابير مشددة لوضع حد له، هذا القمع الذي لا يفتأ يُرتكب تحت رعاية الحكومة اليابانية وبإيعاز منها.

وليس في مقدور السلطات اليابانية البتة التهرب من مسؤوليتها عن العواقب الوخيمة الناجمة عن هذه الأفعال.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

رد المتحدث الرسمي باسم وزارة الأمن الشعبي

رد المتحدث الرسمي باسم وزارة الأمن الشعبي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على سؤال طرحته وكالة الأنباء المركزية الكورية في ٢٧ آذار/مارس بشأن مسألة مذكرات الاعتقال التي صدرت بحق الضالعين في اختطاف مواطني الجمهورية.

فكان رده أن أفعال اليابان أصبحت مؤخرا، وأكثر من أي وقت مضى، استفزازية، وهو ما تجسد في استهدافها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ورابطة شونغريون.

وتدعو القوى الرجعية اليمينية في اليابان إلى فرض عقوبات على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي تثير المشاعر العدائية ضدها بسبب ''مسألة الاختطاف'' التي تم حلها بالفعل. كما أنها تمضي، بشكل غير مسبوق، في تعطيل أنشطة رابطة شونغريون.

وفي الوقت نفسه، وبإيعاز من وكالات مخابرات الولايات المتحدة واليابان والأجهزة المتآمرة والقوى الرجعية اليمينية الأخرى، عمدت منظمات وأفراد مناهضون لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية متسترون بستار ''منظمة غير حكومية''، إلى اختطاف مواطنينا في وضح النهار، وذلك بحجة ''الاعتبارات الإنسانية''.

إننا نعتبر هذا العمل تعديا جسيما على سيادتنا الوطنية وعلى سلامة مواطنينا وجزءا من المؤامرة التي تحاك لقلب نظامنا.

واتخذت الوزارة الإجراء الأول من إجراءات متابعة هذا الموضوع، ألا وهو إصدار مذكرات اعتقال بحق أعضاء في ''منظمة غير حكومية'' يابانية، منهم فومياكي ياماتا وهيروشا كاتو وتاكايوكي نوغوشي وري يونغ هوا، وذلك بموجب المواد ذات الصلة من القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ولهؤلاء جميعا سجل في تنفيذ عمليات لاستدراج مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واختطافهم أو المشاركة فيها، ومن ضمن هؤلاء المواطنين أولئك الذين عادوا إلى الوطن بعد الإقامة في اليابان إلى جانب أولادهم ونسائهم اليابانيات.

ولقد طالبنا الحكومة اليابانية بتسليم المجرمين المذكورة أسماؤهم أعلاه عن طريق القنوات الدبلوماسية.

والوزارة، التي تتمثل مهمتها في حماية نظامنا وحياة شعبنا وممتلكاته والدفاع عنها، ستتخذ جميع الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك في المنطقة التي تقع تحت سيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وحيث يمكن التعاون في هذا المجال.